



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-08

حركة الوفاق الوطني

الانتخابات المحلية هي «الألية الأنجع لتحقيق اقلاع تنموي حقيقي»

وفي المجال الاقتصادي دعا بوزخزة إلى ضرورة إعادة النظر في الآليات المعتمدة لدعم المشاريع الاستثمارية للشباب مع مختلف أجهزة الدعم من خلال التركيز على المشاريع الصناعية بما يتلاءم وخصوصيات كل منطقة، كما ب «العودة القوية» للدبلوماسية الجزائرية التي فرضت، كما قال، «منطقها في التعاطي مع القضايا العادلة ونصرة الشعوب الصحراوي».

وفي حق تقرير المصير سيما الشعب الصحراوي.

المواطنين لمثلهم في المجالس البلدية والولاية بما يضمن التعاطي الإيجابي والجاد مع اشتغالهم.

وأضاف ذات المسؤول الجزري بقوله أن «إيماننا بتكرس ثقافة المعارضة الإيجابية تفرض علينا المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة للمساهمة في بناء مؤسسات الدولة، لافتا أن «ذلك لا يتأتى إلا من خلال أنشطة التحسيس بأهمية هذه المواعيد الانتخابية التي تهدف إلى التجديد».

صرح الأمين العام لحركة الوفاق الوطني علي بوزخزة، أمس الثلاثاء، بالوادي أن الانتخابات المحلية تعد «الألية الأنجع لتحقيق اقلاع تنموي حقيقي».

وأوضح بوزخزة في ندوة صحفية عقدها بمقر الحركة بعاصمة الولاية في إطار التحسيس بأهمية الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في شهر نوفمبر المقبل أن «الانتخابات المحلية تشكل الألية الأنجع لتحقيق اقلاع تنموي حقيقي».

كما يستدعي، كما أضاف، «حسن اختيار

الحياة الحدث

جاب الله:

"أدعوا المعارضين للمشاركة في الانتخابات"

الشعب لسلطته، واختياره للبرامج والرجال الذين يمثلونه والقادرين على النهوض بأعباء الأمة والوطن، لتبنيها مبدأ التغيير والإصلاح بالفعل السلمي الرسمي والعلني، داعيا جميع القيادات والمناضلين للعمل على الحضور الميداني محليا وحسن الاستماع للشعب، والتذكير أن المشاركة الضعيفة التي عرفتها الانتخابات السابقة لم تكن دافعا كافيا للسلطة لقراءة صحيحة لأسبابها والعمل على إعادة الثقة في الفعل الانتخابي، ولكنها تصر على المضي في مسار تنظيم الانتخابات دون اعتبار لنسب المشاركة.

وانتقدت جبهة العدالة والتنمية، ما أسمته بمحدودية التعديلات التي أدرجت في قانون الانتخابات، واعتبر الحزب أن قانون الانتخابات أثبت عجزه في تأطير العمليات الانتخابية وخاصة الإبقاء على الشروط التعجيزية المرتبطة بالتوقيعات والتي تفوق في حالة الدخول في كل البلديات والمجالس الشعبية الولائية عدد 800000 توقيع فردي، وهو أمر لا يقبله عاقل في ظل الأوضاع المذكورة أنفا وهي عقبة وضعت في وجه الأحزاب لتحجيم الكثير منها، وكذلك الإبقاء على عقبات في وجه حق الرقابة والحق في متابعة أعمال اللجان الانتخابية البلدية وانتهاء بالصعوبات المسجلة في استلام المحاضر واستعمال المال الفاسد، وفقا لما ورد في نص البيان. ♦

سلمى ساسي

« دعا رئيس جبهة العدالة والتنمية الشيخ عبد الله جاب الله كل الاطراف السياسية والقوى الفاعلة في البلاد إلى المشاركة في الانتخابات المحلية التي ستجرى يوم 27 نوفمبر المقبل، مشددا على ضرورة إحداث التغيير الحقيقي والمنشود الذي لطالما نادى به الشعب.

وشدد الشيخ جاب الله في بيان للحزب عقب انعقاد دورة مجلس الشورى الوطني جبهة العدالة والتنمية، على ضرورة العمل الجاد ووضع خطة محلية للمشاركة النوعية في الانتخابات المحلية وتقديم قوائم متميزة ومناقسة، تعطي الأضافة الإيجابية للمجالس الشعبية البلدية والولائية في خدمة الشعب، مناقشة أبناء الصفو المتعاطفين معها لتعاطي إيجابيا مع هذه الدعوة وتسجل حضورهم محليا، بما يقتضيه الوضع العام للبلاد.

وقال رئيس جبهة العدالة والتنمية في بيان الحزب "ادعو القوى السياسية الجادة والمعارضة، من أجل التنسيق لإعادة الاعتبار للفعل السياسي المنظم ومواجهة سلوكيات تمييع الساحة السياسية وإرادة إبعاد دور الأحزاب والفاعلين السياسيين عن الساحة السياسية وتحبيدها عن الدور المنوط بها دستوريا في تأطير المجتمع والمساهمة في تسيير شؤونه العامة، والعمل لتغيير القوانين ذات الصلة".

وعاد الشيخ جاب الله لتأكيد أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي السبيل الأمثل لممارسة

لضمان السير الحسن لاعتماد استمارات التوقيعات

شرفي يدعو الولاية إلى توفير الدعم اللوجستي اللازم



المجلس الشعبي البلدي لبلدية مقر الولاية وانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الولائي، تقدم استمارات اكتب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لمقر الولاية الذي يجتمع بمقر المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. ويقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها وبعد محضرا بذلك، تسلّم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا. ولإنجاح هذه العملية، كلف محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كلاً من المنسق الولائي والمندوب البلدي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكذا ولاية الجمهورية بتوفير الدعم اللوجستي اللازم لضمان السير الحسن لاعتماد استمارات اكتب التوقيعات الفردية. ومن جهة أخرى، قال رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، خلال تنشيطه لندوة صحفية، إنه تمت معالجة 74000 ملف، منذ انطلاق عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، يوم الأحد. مشيراً إلى أن آخر الإحصائيات أسفرت ع 25813 مسجلاً جديداً. بالمقابل تم إحصاء 48000 مشطوب، لتكون الحصيلة النهائية 74000 شخص عولجت ملفاتهم. وبخصوص سحب استمارات الترشح، أوضح محمد شرفي أن 39 قائمة حزبية و5 قوائم مستقلة سحبت استمارات بالنسبة للانتخابات الولائية. وسحب 1327 قائمة حزبية و5 قوائم مستقلة لاستمارات الترشح بالنسبة للانتخابات البلدية. وذلك تحسباً لمعطيات 27 نوفمبر القادم.

عبد الله نادور

دعا رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، ولاية الجمهورية إلى توفير الدعم اللوجستي اللازم لضمان السير الحسن لعملية اعتماد استمارات اكتب التوقيعات الفردية. وذلك بناء على قرار وقعه يتعلق بسير عمل اللجان البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية من أجل اعتماد استمارات اكتب التوقيعات الفردية ومراقبتها والتأكد من صحتها وإعداد محضر بذلك. فيما سجلت سلطة الانتخابات سحب 39 قائمة حزبية و5 قوائم مستقلة استمارات بالنسبة للانتخابات الولائية. وحسب نص القرار رقم 10، المتضمن تشكيل اللجان البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، فقد استحدث شرفي 1541 لجنة بلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، تتكون من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليمياً، رئيساً، و3 مواطنين من الناخبين المسجلين في القائمة الانتخابية للبلدية المعنية، تختارهم المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، على أن يتولى أمانة اللجنة موظف بلدي يتمتع بالخبرة والكفاءة والسمعة الطيبة والحياد. وتجتمع هذه الأخيرة بمقر البلدية، بناء على استدعاء من القاضي رئيس اللجنة. وفي السياق ذاته، ينص القرار رقم 84، على أنه يجب أن تقدم استمارات اكتب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها قبل 12 ساعة على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات. مع العلم أن آخر أجل لإيداع الترشيحات سيكون يوم الخميس 7 أكتوبر 2021. كما يجب أن تتضمن البطاقة المعلوماتية ألقاب الموقعين وأسماءهم وتاريخ ومكان الميلاد والعنوان ورقم التسجيل في القائمة الانتخابية ورقم بطاقة التعريف الوطنية أو أي وثيقة رسمية أخرى تثبت هوية الموقع. وأضاف القرار الموقع من طرف محمد شرفي أن الاستمارات تقدم مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية المختصة إقليمياً، الذي يجتمع بمقر البلدية المختصة إقليمياً بالنسبة للانتخابات أعضاء المجلس الشعبي البلدي. وبالنسبة لانتخاب أعضاء

الناخبون أدرى بالأصح والأصلح لمجالسهم المحلية

أ. بن نعوم

السلطة ستتولى بناء على ذلك، مهام» تحضير الانتخابات وتنظيمها وإدارتها والإشراف عليها، ابتداء من عملية التسجيل في القوائم الانتخابية ومراجعتها مروراً بكل عمليات تحضير العملية الانتخابية وعمليات التصويت والفرز والبث في النزاعات الانتخابية، طبقاً للتشريع الساري المفعول إلى غاية إعلان النتائج الأولية». وبهذا تكون السلطة المستقلة قد استوفت كل الصلاحيات القانونية و التنظيمية واللوجستية والبشرية والمالية التي تمكنها من تنظيم الاستفتاءات والانتخابات على اختلاف مستوياتها، فضلاً عن دعمها من طرف السلطة القضائية التي أسندت لها مهام الحرص على سلامة تنفيذ مواد القانون العضوي الخاص بالانتخابات بدءاً من سلامة ومطابقة الترشيحات، و انتهاء بالفصل في الطعون حول نتائج الاقتراع المؤقتة، مروراً بمختلف المراحل والعمليات الانتخابية. إذ يشارك القضاة في اللجان البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية، و في اللجان الانتخابية البلدية والولائية وتأطير مكاتب التصويت لانتخابات مجلس الأمة، والعضوية في لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية، كما ينفرد القضاء بسلطة الفصل في كل مساس بسير العملية الانتخابية من خلال الأعمال المكيفة كجرائم انتخابية و المنصوص عليها من المادة 276 إلى المادة 311 من قانون الانتخابات المعدل. كما جاء تعديل قانون البلدية فيما يخص كيفية انتخاب رئيس البلدية، ليعيد المنازعات التي كثيراً ما تسببت في الانسدادات التي عطلت مصالح المواطنين و السير الحسن لنشاط المجالس المحلية، التي تعتبر اللبنة الثالثة في بناء صرح النظام السياسي للجزائر الجديدة، الذي ينتظر مساهمة الناخبين و الناخبات ترشحاً وتصويتاً، لسد الذرائع على المترشحين شراً بالبلاد.

من القمة إلى قاعدة الحزب و أفقياً على مستوى الهياكل القاعدية، الأمر الذي جعل لعامل «الشكارة» دوراً في تصدق قوائم المترشحين و من ثم الفوز بمقاعد انتخابية، تستغل لاسترجاع نفقات الترشح و زيادة، طيلة العهدة الانتخابية. و هذا رغم جهود الجهات الأمنية المكلفة بمحاربة الفساد، و التي تمكنت من إحالة عشرات القضايا على القضاء بتهم تتعلق بالفساد. أما خلال النظام الجديد، فإن قانون الانتخابات المعدل بشكل شبه جزئي، يحول دون الممارسات السابقة إذ صرح المسار الانتخابي و سد معظم الثغرات التي كان يشغل عبرها الانتهازيون إلى المجالس المنتخبة، و شمل إصلاح النظام الانتخابي كل مراحل العملية الانتخابية منذ استدعاء الهيئة الناجبة إلى حين الإعلان عن النتائج النهائية، فضلاً عن فسحه المجال للشباب و المرأة و الجامعيين، لاقتطاع نصيب من المقاعد الانتخابية من خلال التحفيزات التنظيمية و التمويلية و القانونية و من خلال اعتماد القائمة المفتوحة التي تعيد للناخب سلطة اختيار مرشحه. و ضماناً لمصدقية و شفافية الاستحقاقات الانتخابية، تمت دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و تحديد صلاحياتها و تشكيلتها و سيرها ضمن القانون العضوي للنظام الانتخابي المعدل، و هي الهيئة التي جاءت لتعويض و تحييد أجهزة الدولة في كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية باستثناء السلطة القضائية، بل إن السلطات العمومية على كل المستويات مطالبة بحكم ذات القانون أن تقدم «كل أنواع الدعم و المساندة التي تطلبها السلطة المستقلة لتمكينها من القيام بمهامها ومسؤولياتها طبقاً للقانون العضوي المتعلقة بنظام الانتخابات و القوانين ذات الصلة، و تزودها بكل المعلومات أو الوثائق التي تراها ضرورية لتجسيد مهامها». و بالتالي فإن هذه

و نحن على أبواب انتخابات محلية مسبقة يوم 27 نوفمبر المقبل، يعود السؤال حول حصيلة العهدة الانتخابية المنتهية و حول أداء المنتخبين المحليين خلالها، غير أنه سؤال بلا جدوى بلغة الحقوقيين، لأن الجميع منشغل بعد استدعاء الهيئة الانتخابية بالسباق الانتخابي المرتقب لاحتلال حيز على قائمة المترشحين للعهدة القادمة، و منهم الكثير من الساعين للفوز بعهدة ثانية أو ثالثة أو أكثر من المنتخبين المنتهية عهدتهم، دون أي تفكير في تقديم الحصيلة، لا لناخبيهم و لا لأحزابهم، و لا لأي طرف آخر. إنه التقليد المكرس خلال النظام السابق، و من المفروض أن يتغير خلال النظام الجديد الساعي إلى أخلة الحياة السياسية. فمن خلال المقارنات بين النظامين، نلاحظ أن معظم الترشيحات للانتخابات المحلية كانت تتم تحت مظلة حزبية، لأن الترشح الحر كان يكلف عناء جمع التوقيعات الأمر الذي يتعذر على الكثير من الطامحين إلى منصب انتخابي، و يمكن الاستنتاج دون مواربة في هذا الخصوص، أن الذين كانوا يختارون الترشح ضمن قوائم مستقلة كانوا يراهنون بالدرجة الأولى على شعبيتهم التي تمكنهم من جمع التوقيعات و الفوز بالمقاعد و حتى بالأغلبية المطلقة، إذ تمكنت القوائم الحرة من افتكاك الصف السادس من حيث عدد المقاعد خلال استحقاقات محلية سابقة. أما المترشحون ضمن القوائم الحزبية، فمعظمهم كانوا «مناضلين بلا عنوان» و كل حزب يفتح لهم مجال الترشح فهو حزبيهم خلال فترة الانتخابات إن لم يحالفهم الفوز، أو لفترة عهدة انتخابية إن كانوا من الفائزين. و لم يعد خافياً أن الترشح ضمن قوائم الأحزاب «الجديدة النشأة، أو غير المهيكلة جغرافياً و بشرياً» كانت تتم بموجب صفقات متداخلة عمودياً

ال«أفلان» يشرع في التحضير للمجليات

■ بدء تنصيب اللجان الولائية للترشيحات، نهاية الأسبوع

شرع حزب جبهة التحرير الوطني، في التحضير الفعلي للانتخابات المحلية، المقررة في 27 نوفمبر المقبل، وسيبدأ نهاية الأسبوع في تنصيب اللجان الولائية المكلفة باستقبال وضبط الترشيحات، في وقت أكد أبو الفضل بعجي تمسكه بمنصب الأمين العام للحزب، واصفا «خصومه» بالمشوشين.



حمزة/م

يراهن الأفلان، على الانتخابات البلدية والولائية المقبلة، لتعزيز ريادته للمجالس المنتخبة، بعد تصدره نتائج التشريعات الأخيرة، حيث شرع في الاستعداد لهذا الموعد بشكل عملي، يستهل الجمعة أو السبت، بإيفاد مشرفين للولايات من أجل تشكيل اللجان الولائية والبلدية، التي تسند لها مهمة ضبط الترشيحات.

وعين بعجي، أمس، المشرفين الذين سيقومون بشرح وتنفيذ مضمون التعليمات الخاصة بالاستحقاقات المحلية، لتحديد معايير انتقاء المترشحين المحتملين وجمع استمارات الاكتتاب واستقبال الملفات بالامتثال لمضمون القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وتشكل اللجنة البلدية من 3 أعضاء من مكتب القسمة من غير المترشحين و3 مناضلين من بين أعضاء الجمعية العامة، ويتم تعيينهم من قبل المشرف. بينما تتكون اللجنة الولائية من مشرف رئيسي وأمناء المحافظات وأعضاء اللجنة المركزية وأعضاء البرلمان، على أن يتم ضبطها من قبل الأمين العام للحزب.

أما اللجنة الوطنية التي سيرأسها بعجي فستتولى دراسة وضبط قوائم المجالس الشعبية الولائية وكذا البلديات مقر الولاية والبلديات الكبرى التي يزيد

عدد سكانها 100 ألف نسمة. وأبرز بعجي في ندوة صحفية جاهزية «الأفلان» للمنافسة والسعي للصدارة مثلما فعل في الانتخابات التشريعية الماضية، وقال: «الحزب قوي وسيبقى أكثر وهذا ما يزعج المشوشين»، في إشارة إلى خصومه داخل اللجنة المركزية. واتهم هؤلاء بالعمل ضد الحزب خلال التشريعات الأخيرة، وأنه قرر إقصاءهم وفقا لما ينص عليه القانون الأساسي والنظام الداخلي، وجدد في الوقت ذات تمسكه بمنصب الأمين العام، معتبر أنها «أمانة وثقة وضعت في شخصه من قبل أعضاء اللجنة

المركزية قبل 15 شهرا وأنه لن يخون الأمانة». واعتبر، أن تطبيقه لقوانين الحزب ومحاربتة للمال السياسي والمحابة وشراء الذمم خلال العمليات الانتخابية هي التي جعلته هدف لمجموعة من المناوئين له. وقال إن عاد للقاعدة في اختيار المترشحين والقادرين على تمثيل الحزب في المجالس المنتخبة بعدما كان كل شيء يتم بالتعيينات خارج الهيكل الشرعية، ناهيك عن اعتماده نظام أداء القسم على المصحف من قبل المترشحين التزاما بالنزاهة والأخلاق السياسية كما حدث في التشريعات الماضية.

المكلف بالاتصال بتنسيقية سلطة الانتخابات

المراجعة تجري في ظروف تنظيمية محكمة بإيليزي

قوي وفعال يساهم في تجسيد البرامج التنموية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن. من جهتها، اعتبرت عضو الحركة الجمعوية بإيليزي، رويح عوالي، أن الانتخابات المحلية المقبلة «خيار ديمقراطي هام يكرس لإرادة المواطن وحقه في التغيير الإيجابي للنهوض بالتنمية المحلية وترقيتها في ظل التحديات الراهنة».

للإشارة، بلغ تعداد الهيئة الناخبة بولاية إيليزي قبل انطلاق المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، الأحد الماضي، 55.441 ناخبا مسجلا.

وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أعلنت أن المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا لمجليات 27 نوفمبر المقبل، تكون خلال الفترة الممتدة ما بين 5 سبتمبر إلى 15 من نفس الشهر.

وأشار أن الهيئة وأعضاءها مجندون لمرافقة وإنجاح الحدث الانتخابي المرتقب والحرص على ضمان السير الحسن لمجريات الاقتراع عبر جميع مراحلها.

ويسجل توافقا «ملحوظا» من قبل المواطنين على اللجنة الانتخابية ببلدية إيليزي وسط أجواء يغمرها التفاؤل بتجديد أعضاء المجالس المنتخبة المحلية.

وأجمع مواطنون أن الانتخابات المحلية المقبلة تشكل محطة هامة في مسار بعث التنمية المحلية بالولاية، واعتبروها «فرصة لتجسيد التطلعات التنموية» التي يشنوها ساكنة هذه المنطقة الحدودية.

وفي هذا الإطار أبرز الشاب حسني عبد الكريم الذي تقدم للتسجيل باللجنة الانتخابية بعاصمة الولاية، أهمية مراعاة معايير الكفاءة والخبرة في اختيار أعضاء المجلسين البلدي والولائي «لضمان تمثيل

تتواصل عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية بولاية إيليزي تحسبا لانتخابات المجالس البلدية والولائية، المقررة يوم 27 نوفمبر القادم، في ظروف تنظيمية محكمة، حسبما أفادت به، أمس، التنسيقية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

تجري العملية بمكتب اللجنة المكلفة بمراجعة القوائم الانتخابية ببلدية إيليزي، على غرار باقي اللجان البلدية الأخرى بالولاية، في ظروف تنظيمية محكمة، وقد سخرت لها كافة الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة من ضمنها الوسائل الوقائية الخاصة بالبروتوكول الصحي المعتمد لمكافحة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، مثلما صرح لواج، المكلف بالاتصال بالتنسيقية الولائية للسلطة، محمود جانتني.

Elections locales

1.366 listes de partis et 13 listes d'indépendants ont retiré les formulaires

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a indiqué lundi à Alger que 1.366 listes de partis et 13 listes d'indépendants avaient retiré à ce jour les formulaires de souscription des signatures en prévision des élections locales du 27 novembre prochain.

Lors d'une conférence de presse animée au siège de l'ANIE, à l'issue d'une réunion, par visioconférence, avec les coordonnateurs des délégations de l'autorité au niveau des wilayas, M. Charfi a précisé que les préparatifs des élections locales «vont bon train», 1.366 listes de partis (1.327 pour les APC et 39 pour les APW) et 13 listes d'indépendants (8 pour les APC et 5 pour les APW) ayant d'ores et déjà retiré les formulaires de souscription des signatures en prévision de ces échéances, a-t-il dit.

Les formulaires sont disponibles au niveau de toutes les délégations de l'ANIE à travers le territoire national, a-t-il rappelé. Concernant la révision exceptionnelle des listes électorales, qui a débuté dimanche, le président de l'ANIE a indiqué que les «premiers résultats montrent l'inscription de 25.813 nouveaux électeurs et la radiation de près de 42.000 pour cause de décès ou de changement de résidence». Comme nous l'avons déjà signalé dans nos précédentes éditions, l'Autorité na-



■ L'ANIE s'emploie à «réunir tous les moyens à même d'assurer la transparence et la régularité du scrutin et de permettre aux citoyens d'exercer leur droit en toute souveraineté et liberté». (Photo : D.R)

tionale indépendante des élections s'emploie à «réunir tous les moyens à même d'assurer la transparence et la régularité du scrutin et de permettre aux citoyens d'exercer leur droit en toute souveraineté et liberté», a affirmé M. Charfi, appelant l'ensemble des acteurs concernés par l'opération électorale à sensibiliser les citoyens à l'importance du vote à ce scrutin pour le «parachèvement de l'édification institutionnelle».

Il a, par ailleurs, fait savoir qu'il sera procédé, pour la première fois durant la campagne électorale, à l'enregistrement des interventions des candidats à la radio et à la télévision au niveau de leurs wilayas de résidence afin de leur éviter le déplacement à Alger. Les avis des citoyens avec qui

nous avons abordé le sujet des prochaines élections sont partagés. Certains attendent ce rendez-vous avec impatience pour pouvoir désigner leurs représentants en toute transparence. Ces derniers ont indiqué qu'ils n'ont pas le droit de rater un rendez-vous aussi important que celui des élections locales. «On espère cette fois-ci mettre l'homme ou la femme qu'il faut à la place qu'il faut a indiqué Fadila, une fonctionnaire de l'éducation à la retraite. Ce n'est pas le cas de certains autres citoyens qui trouvent que par le fait de changer une personne par une autre n'apportera rien ni au pays et ni au peuple. Pour cette catégorie de personnes, l'Etat gaspille de l'argent dans ces élections dont les seuls bénéficiaires ne seront que les

candidats... Invités à donner plus de détails, nos interlocuteurs trouvent que les dirigeants des partis et même les indépendants n'ont pas de programmes politiques fiables à présenter aux électeurs. Écoutons, un représentant de la société civile : «Je trouve que le changement attendu n'est pas pour demain et que les nouveaux élus ne seront pas meilleurs que leurs prédécesseurs. Si les élus sortants ont échoué dans leurs missions, il sera de même pour les nouveaux, car, ils partagent la même idéologie».

Le même représentant de la société civile devait ajouter, je cite : «La chose la plus essentielle dans les élections est le changement dans les programmes politiques et non pas dans les personnes».

Moncef Redha

ENGOUEMENT POUR LES RETRAITS DE FORMULAIRES DE SIGNATURE

Charfi est un homme heureux

LA BASE militante des différents partis politiques doit être entretenue et motivée, à travers une participation accrue aux différents rendez-vous politiques et électoraux, notamment.

■ **MOHAMED OUANEZAR**

Il semblerait que les prochaines joutes électorales seront plus attractives que celles des législatives écoulées. Pour nombre d'observateurs, comme pour les responsables des partis politiques, les élections locales du 27 novembre apporteront également, leurs lots de surprises et de nouveautés. Cette tendance est mise en exergue par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections Anie, Mohamed Charfi, qui animait, hier, une conférence de presse au sujet du lancement de l'opération de révision des listes électorales et l'opération de retrait des formulaires de candidature. Contrairement aux précédentes élections du 12 juin écoulé, ce sont les partis politiques qui semblent les plus enclins à aborder en masse ces prochaines locales. Ainsi, selon Charfi, 1 366 listes de partis et 13 listes d'indépendants avaient retiré, à ce jour, les formulaires de souscription des signatures, en prévision des élections locales du 27 novembre prochain. Le président a précisé, par ailleurs, que ces chiffres représentent 1 327 listes pour les APC et 39 autres



Mohamed Charfi, président de l'Anie

pour les APW, concernant les 1 366 listes des partis politiques. Alors que pour les 13 listes des indépendants, cela représente huit listes pour les

APC et cinq autres pour les Assemblées populaires de wilaya. Ces chiffres, somme toute provisoires, pourraient connaître des changements,

voire même des bouleversements, notamment à travers une percée des listes indépendantes, comme ce fut le cas lors des législatives. D'aucuns, parmi les observateurs et les analystes de la scène politique nationale, estiment que ces prochaines élections draineront d'abord, une participation significative de sigles politiques, et aboutiront, par conséquent, à un taux de participation plus élevé que celui des législatives. Aussi, parmi ce lot de surprises fortement envisagées, la participation des partis politiques traditionnellement abstentionnistes, pour lesquels ces élections locales sont une affaire de survie politique. En effet, sans une représentation électorale et sans présence directe aux côtés des populations et des citoyens, en quête de solutions pour leurs problèmes quotidiens, les partis les plus robustes finiront par disparaître ou par être relégués au second plan. Idem pour la base militante qui doit être entretenue et motivée, à travers une participation accrue aux différents rendez-vous politiques et électoraux, notamment.

La campagne électorale des élections locales du 27 novembre, pourrait réaliser des chal-

lenges, jusque-là imprévisibles, tant pour les partis politiques, que pour les électeurs. Cela est d'autant plus intéressant, que l'autorité de Charfi vient d'annoncer des mesures nouvelles, notamment pour ce qui est des interventions télévisées et radiophoniques des candidats. Selon le président de l'Anie, « les candidats aux élections n'auront plus à se déplacer à Alger pour effectuer les enregistrements radiophoniques et télévisés ».

Dans ce cadre, il appellera l'ensemble « des acteurs concernés par l'opération électorale, à sensibiliser les citoyens à l'importance du vote à ce scrutin pour le parachèvement de l'édification institutionnelle », dit-il, en s'engageant à « réunir tous les moyens à même d'assurer la transparence et la régularité du scrutin et de permettre aux citoyens d'exercer leur droit en toute souveraineté et liberté ». Pour ce qui est de l'opération d'assainissement des listes électorales, Charfi annonce que « les premiers résultats montrent l'inscription de 25 813 nouveaux électeurs et la radiation de près de 42 000 autres pour cause de décès ou de changement de résidence ».

M.O.